وما يمتنع عليه تعالى وما يجوز عليه تعالى وكان القسم الاول غير منحصر لعدم تناهي كمالاته
تعالى وكنا غير مواخذين بتفاصيل معرفة ما عجزنا عن ادراكه منها لعدم نصب
دليل عقلي ولا نقلي عليه واختص ما تفضل سبحانه وتعالى بدلالة العقول عليه
منه بحسب الاستقراء بعشرين صفة وكانت منقسمة بحسب مفاهيمها الى اربعة
اقسام على المشهور وعلى القول بالحال ايضا على ظاهر النظم تبعا لبعض المتاخرين
وسماه ثانيها نفسية وهي الصفة الواجبة للذات ما دامت الذات غير معللة بعلة كالتحيز
للجرم مثلا فانه واجب له ما دام وجوده وليس ثبوته له معللا بعلة وقولنا غير
معللة بالنصب حال من ضمير الواجبة لان الحال المضاف اليها الراجعة للذات
احترازا من الحال المعنوية عند مثبتي الحال ككون الذات عالمة وقادرة ومريدة
مثلا فانها معللة بقيام العلم والقدرة والارادة بالذات وسلبية وهي كل صفة مدلولها
عدم امر لا يليق به سبحانه وتعالى وثبوتية وهي كل صفة موجودة في نفسها
حادثة كانت كبياض الجسم وسواده او قديمة كعلمه تعالى وقدرته ويقال لها
في الاصطلاح صفات المعاني ومعنوية وهي فرع الثبوتية الملازمة لها فان انتفاء
محل ثبت الحال بكونه عالما وقادرا مثلا انما يصح عنه قيام العلم والقدرة به وان
كان اعتبار هذا القسم انما ينبني على مذهب مثبتي الاحوال كما في تقريب شرح
في باب القسم الاول من الاقسام الثلاثة مقدم الكلام على القسم الاول
منه وهي الصفة النفسية سبحانه بتقسيم اقسام الصفات على هذا الترتيب
لان معرفتها فرع معرفتها ايثار حيا له غير منبئة للحصر فيما ذكره منها للناظم فقال
اثبت بالفاء الفصيحة فواجب عقلا له اي لله المتقدم الذكر في قوله وكل من كلف
شرعا وجبا عليه ان يعرف ما قد وجبا لله الوجود الذاتي اي الصفة النفسية
التي هي الوجود الذاتي يعني انه وجد لذاته لا لعلة لما مر من وجوب افتقار
العالم وكل جزء من اجزائه اليه تعالى وكل من وجب افتقار العالم اليه لا يكون
وجوده الا واجبا لا جائزا والا لزم الدور او التسلسل على ما مر بيانه مع ما يتعلق
به في بحث حدوث العالم ولهذا اتفقت على وجوب وجود الصانع في الجملة
جميع الملل مؤمنها وكافرها خلا شرذمة قليلة من جهلة الفلاسفة زعمت ان
حدوث العالم اثر اتفاق بغير فاعل كان بعض المتاخرين وصرف قلوبهم
عنا دركك وجود الصانع مع ظهوره من ادلة دليل على وجوب وجوده و
ما فيه قيل واتفقت كلمة القوم على تقدم الوجود في مباحث الصفات كلها
اصلا اذ الحكم بوجوب الواجبات له تعالى واستحالة ما يتنزه عنه وجواز ما يعد
في حقه فرع عنه فتقدمه عليها يشبه تقدم التصور على التصديق ومذهب
الشيخ ابي الحسن الاشعري ان وجود كل شيء عين نفسه وذاته كما ياتي بيانه

بلغ

التاسع

٨

عند تعرض الناظم له ومن هنا قال بعضهم ان في عده من الصفات تسامحا اذ الذات
ليست صفة يثبت عنه وصف الذات به لفظا كما يقال ذاته تعالى موجودة واضافة
اليها كذلك نحو وجود ذاته تعالى نعم وذهب الرازي الى انه صفة زائدة على
الذات وعليه فلا تسامح في عده من الصفات والحق ما ذهب اليه الرازي
وحينئذ فيلزم مذهب الشيخ عائد رجع به الحد وفاقه على ما سيجي ان شاء الله تعالى تحقيقه
ومقابل المشهور انه صفة سلبية وفي تقديم الخبر على المبتدا اشارة الى الحصر وحصر الوجود
الذاتي عليه تعالى فلا يتعداه الى غيره فيستفاد منه الرد على طريق بعض المتاخرين
كالامام حميد الدين الضرير رحمه الله ومن تبعه حيث صرحوا بان واجب الوجود لذاته
هو الله تعالى وصفاته مستدلين على ان كل ما هو قديم فهو واجب لذاته بانه لو لم يكن واجبا
لذاته لكان جائز العدم في نفسه فيحتاج في وجوده الى المخصص فيكون محدثا اذ لا نعني
بالمحدث الا ما يتعلق وجوده بايجاد شيء اخر ثم اعترضوا بان الصفات لو كانت
واجبة لذاتها لكانت باقية والبقاء معنى فيلزم قيام المعنى بالمعنى واجابوا بان كل صفة
فهي باقية ببقاء هو نفس تلك الصفة قال سعد الدين وما ذهبوا اليه في غاية الصعوبة
فان القول بتعدد الواجب لذاته مناف للتوحيد والقول بامكان الصفات ينافي
قولهم بان كل ممكن فهو حادث فان زعموا انها قديمة بالزمان بمعنى عدم المسبوقية بالعدم
وهو لا ينافي الحدوث الذاتي بمعنى الاحتياج الى ذات الواجب فهو قول بما ذهب اليه الفلاسفة
من انقسام كل من القدم والحدوث الى الذاتي والزماني وفيه رفض لكثير من القواعد
كقاعدة ان الباري ليس فاعلا بالايجاب بل بالاختيار وقاعدة ان علة الاحتياج الى
المؤثر هو الحدوث وقاعدة ان كل ممكن محدث مسبوق بالعدم وقاعدة ان القديم
ما لا ابتداء لوجوده والحادث ما وجد بعد ان لم يكن ولما [illegible] بعض المتاخرين
باجتنابه انها واجبة لذاتها ومنع منافاة تعددها للتوحيد اذ هو التصديق والاذعان
بان الله تعالى منفرد عن الاضداد والانداد لا عن التعالي فلا ينافيه الا تعدد
الاعيان الواجبة لا الصفات المجردة مع ذات متصفة بها واحدة تلك وفيه نظر
لما حققه السعد وغيره من ان حقيقة التوحيد اعتقاد عدم الشريك في الالوهية
وهي وجوب الوجود والقدم الذاتي وخواصها وحينئذ فلا شك في منافاة اثبات وجوب
الوجود الذاتي للصفات للتوحيد والذي حرره السعد وينبغي ان يكون عليه المعتمد
ان الاولى ان يقال المستحيل تعدد ذوات قديمة لا ذات وصفات وان لا يجترأ
على القول بكون الصفات واجبة الوجود لذاتها بل يقال هي واجبة لا لغيرها بل لما
ليس عينها ولا غيرها اعني ذات الله تعالى وتقدس ويكون هذا مراد من قال
الواجب الوجود لذاته هو الله تعالى وصفاته بمعنى انها واجبة لذات الواجب تعالى
وتقدس واما في نفسها فهي ممكنة ولا استحالة في قدم الممكن اذا كان قائما بذات القديم

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)